والحماسةِ له، ولاسيّما لـ «إعلان الحقوق» الجديد، عبر الرسوم الكاريكاتورية في الصحافة، وعبر المناقشاتِ والمَسْرَحَات [التعبيرات المسرحية] على شاشة التلفزيون وعبر المذياع، وغير ذلك من الوسائل بهدف الوصول إلى أكبر جمهور ممكن. كما تباهى واضعو مسوَّدة الدستور الجديد بأنهم بذلوا جهوداً مدروسة لكي يكتبوا أهمَّ نصٍّ للبلاد بأبسطِ لغةٍ ممكنة وأقربها منالاً. وهكذا فإنّ «النزوع الدستوري» Constitution-mindedness*، الذي يكُون الدستورُ بموجبه نصّاً حيّاً في الحياة اليومية، لَهُو قيمةٌ تروِّج لها الدولةُ بنشاطٍ في المجتمع المدني.

إنّ مغزى النشاطات المختلفة [المتعلّقة] بجلب الدستور إلى الجماهير إنّما هو ـ رمزياً ـ ربطُ الحكّام والمحكومين بشكلٍ للحكمِ ديمقراطيٍ مشتركٍ وبمصيرٍ مشترك. إنه إيماءةٌ تمثِّلُ التزاماً رسمياً بنوعٍ من الحكم ينبغي على الحكومة التي يقودها «المؤتمر الوطنيُّ الأفريقي» أن يدعمه ويعزِّزَهُ ويُدافعَ عنه. إنّ الديموقراطية والعدالة المبنيّتيْن على المبادئ التقدمية، كتلك التي تضمَّنها الدستورُ الجديد، هما الهدفُ المعلَنُ والوسيلة المعلنة لحكومة جنوبي أفريقيا [بعد زوال الأپارتايد]. والحجّة هي أن البرلمان (الجمعية الوطنية الجديدة) هو [الآن] ـ بل يجب أن يواصل أن يكون ـ التعبير الأسمى والمؤسسة العليا اللذيْن على هذه الديموقراطية أن تتحقّق عبرهما.

وهكذا فإنّ جنوبي أفريقيا هي اليوم آخر ديمقراطيةٍ دستوريةٍ.

غير أنّ حدودَ الديموقراطية الجديدة ومشاكلَها في جنوبي أفريقيا الفتيَّة إنّما تنبع أيضاً من هذا الفهم وهذه الرؤية للديموقراطية. لقد أتت انتخاباتُ ١٩٩٤ بالمؤتمر الوطني الافريقي الى السلطة؛ فربح [أعضاؤه] الغالبية الكاسحة من مقاعد «الجمعية الوطنية» وسيطروا على كلّ الهيئات التشريعية في المقاطعات باستثناء مقاطعتين اثنتيْن (اقليم «ناتال» و«كايپ الغربيّة»). وليس ثمة [اليوم] حزبٌ معارضٌ قويّ، أو تحالفُ أحزابٍ معارضة، سواء على يسار «المؤتمر الوطني الأفريقي» أو على يمينه. وليس هناك أيضاً توقُّعٌ لأنْ يتحدّى حزبٌ آخر، أو تحالفُ أحزابٍ، المؤتمرَ الوطني الأفريقي تحدّياً فعّالاً، مع موعد الانتخابات القادمة عام ١٩٩٩، رغم أنّ «المؤتمر» لم يفِ إلا بالقليل القليل من وعوده الانتخابية؛ بل الحقّ أنّ كلّ وعدٍ تقريباً من وعوده قد تعرَّضَ للمساوَمَة والتنازل، وذلك لاعتبارات براغماتيّة تتعلّق بالسوق الحرّة**. ومع ذلك فإنّ جمهور الناخبين سوف يُعيدون «المؤتمر الوطني الأفريقي» إلى سدّة السلطة [عام ١٩٩٩].

ولكنّ مانديلا وحزبه [«المؤتمر الوطني الأفريقي»] ليسا قانعيْن بما لهما من هيمنة حالية واسعة على الحكومة. وقد تجلّى ذلك أكثر ما تجلّى من خلال دعوات مانديلا المنفصلة، في وقت مبكّر من هذا العام، والموجّهة الى حزب أفريقانيٍّ صغير، هو «المؤتمر القومي الأفريقي» (PAC)، وإلى «الحزب الديموقراطي» الليبرالي لمشاركة المؤتمر الوطني الأفريقي في الحكومة. وقد رفض الحزبان عروضَ مانديلا رفضاً فورياً وتاماً، ولو أنهما قبلاها لكانتْ قدرتُهُما على نقد السياسة الحكومية ستتعرض بشكل جدّيٍّ للمساومة والإسكات. وهكذا اختار الحزبان، بروحيّة المعارضة الديموقراطية، دورَ النقّاد، فآثرا المنافَسَة الديموقراطية contention على الإجماع con-sensus. وبالطبع فإنّ رئاسة مانديلا كانت قد حصلت نتيجةً لمساومةٍ؛ فقد تأسست الحكومةُ الجديدةُ بصفتها «حكومةَ وحدةٍ وطنيّة» بين المؤتمر الوطني الأفريقي «والحزب الوطني» القديم بزعامة رئيس الجمهورية السابق ف.و. دي كليرك. وما لبث هذا التحالف أن تهاوى بعد ذلك بقليل.

وعاد مانديلا من جديد الى استخدام لغة «الوحدة الوطنية»، محاولاً كسبَ الأحزاب المعارضة الصغرى. فهذه الأحزاب، رغم قلّتها العددية في مجلس النوّاب، قد كانت وما زالت في الغالب حادّةً ولاذعةً وذاتَ أسسٍ متينة في هجومها ونقدها لإدارة مانديلا. لقد حيّا العالَمُ مانديلا بوصفه صانعَ سلامٍ حكيماً، وديموقراطياً ليبرالياً، وواقعياً؛ ويبدو أنّه نما وازدهر عن طريق هندسةِ إجماعٍ يحقّق أهدافه. غير أنّه، رغم قوة حزبه، ورغم وجود دستور، ما زال يرى الإجماع أكثر أهمية من

---

* ـ أو الايمان بأنّ الدستور هو البداية والنهاية في كلّ شيء في السياسة (ش.ج.)

** ـ مع الإشارة، بشكل خاص، إلى إصرار الولايات المتحدة والبنك الدولي على ضرورة المزيد من الانفتاح في اقتصاد البلاد وتقليص القيود على تدفّق الرساميل الأجنبية.